تقييم أداء السياسة الجبائية في ترقية الاستثمار بالجزائر
- دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات للفترة(2015- 2019)-

Evaluation of the Performance of Tax Policy in the Promotion of Investments in Algeria : Case Study of the National Investments Development Agency (2015-2019)

جلالي الحبيب[1]، شاعة عبد القادر[2]

DJELLALI Habib [1], CHAA Abdelkader [2]

[1] مخبر إستراتيجية التحول إلى اقتصاد أخضر، جامعة مستغانم (الجزائر) ،

Habib.djellali.etu@univ-mosta.dz

[2] مخبر ديناميكية الاقتصاد الكلي والتغيرات الهيكلية، جامعة مستغانم (الجزائر)،

abdelkader.chaa@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2022/07/10 تاريخ القبول: 2022/09/29 تاريخ النشر: 2022/10/14

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة الجبائية في ترقية الاستثمار بالجزائر، انطلاقا من المزايا الجبائية الممنوحة والقوانين الاستثمارية المسطرة من طرف الدولة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات. وهذا من خلال التطرق للجوانب النظرية لكل من السياسة الجبائية والاستثمار، وتحليل إحصائيات الاستثمار الصادرة عن الوكالة خلال الفترة 2015- 2019. كما توصلت إلى أن أداء السياسة الجبائية في ترقية الاستثمار يبقى مقبول في ظل ارتفاع حصيلة المشاريع الاستثمارية بين القطاعات الاقتصادية ومناصب الشغل المستحدثة التي تتصدر الاستثمارات المحلية، ولكن تبقى دون المستوى بالنسبة للاستثمارات الأجنبية التي تكاد تكون منعدمة. الأمر الذي يستدعي من الدولة تهيئة الأرضية المناسبة وبذل المزيد من الجهود لجذب المستثمر الأجنبي، وبالتالي تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

المؤلف المرسل: جلالي الحبيب، **الإيميل:** Habib.djellali.etu@univ-mosta.dz

كلمات مفتاحية: السياسة الجبائية، الاستثمار، الجزائر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
تصنيفات JEL: E2؛ E62.

Abstract:

The aims of this study is to highlight the role of tax policy in the promotion of investment in Algeria, based on the fiscal advantages granted and the investment laws governed by the State within the framework of the National Investment Development Agency. This is done by addressing the theoretical aspects of both fiscal policy and investment, and by analysing the investment statistics issued by the Agency during the period 2015-2019.

The study found that the performance of the tax policy in the promotion of investment remains somewhat acceptable, given the high output of investment projects between the economic sectors and the newly created jobs that lead domestic investments, but remain below the level of foreign investments that are virtually non-existent. This requires the State to create the appropriate ground and make further efforts to attract the foreign investor, thereby achieving growth and economic development.

Keywords: Tax policy ; Investment ; Algeria ; the National Investment Development Agency.
JEL Classification Codes : E2 ; E62.

1.مقدمة :

لقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال وضعية اقتصادية هشة، شهدت خلالها مؤسسات الدولة تخلفا وعجزا كبيرا في مختلف المجالات، سواء الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية. وهو ما دفع بالحكومات المتعاقبة على الحكم إلى البحث عن الحلول المناسبة للنهوض بالاقتصاد، من خلال تبني خطط استثمارية تكون قادرة على رفع مستويات الاقتصاد الكلي، وفي هذا السياق قامت الدولة بتأسيس وكالات لدعم ومرافقة ومتابعة العمليات الاستثمارية، كما أصدرت ضمن سياستها الجبائية عدة قوانين وتشريعات، تمنح من خلالها جملة من المزايا الجبائية للمستثمرين

المحليين والأجانب لغرض إقامة المشاريع التنموية ومن ثم ترقية وتطوير الاستثمار بما يخدم النمو والتنمية الاقتصادية المنشودة.

1.1 إشكالية البحث:

من خلال ما تقدم، تم طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن تساهم السياسة الجبائية في ترقية الاستثمار بالجزائر في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات؟

2.1 فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم وضع الفرضيات التالية:

- الاستثمارات الأجنبية تحقق حصيلة استثمارية اكبر من التي تحققها الاستثمارات المحلية؛
- الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الاستثمارات تشكل حافز قوي يدفع بالمستثمر الأجنبي إلى القيام بالاستثمار؛
- تساهم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تحقيق التوازن في توزيع المشاريع الاستثمارية بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

3.1 أهداف البحث:

تتجلى أهداف الدراسة في معرفة مدى قدرة السياسة الجبائية على تطوير وترقية الاستثمار بالجزائر، في ظل الامتيازات الجبائية التي تمنح للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء، من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، بما يسمح بخلق مناصب الشغل ويرفع من الحصيلة الاستثمارية في البلاد.

4.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال واقع السياسة الجبائية المعتمدة بالجزائر وتأثيرها على النظام الاقتصادي، انطلاقا من مساهمتها في توفير المداخيل وتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصاديين، وكذا ترقية الاستثمار المحلي والأجنبي.

5.1 منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تم اعتماد المنهج الوصفي للإحاطة بالجوانب النظرية لكل من السياسة الجبائية والاستثمار، بينما المنهج التحليلي فتم اعتماده لتحليل الإحصائيات والمعطيات المتعلقة بمختلف

المشاريع الاستثمارية المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، من خلال النشرات الإعلامية الدورية المتاحة على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة.

6.1 هيكل البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث أجزاء أساسية: الجزء الأول يتناول الإطار النظري لكل من السياسة الجبائية والاستثمار، بينما الجزء الثاني فيوضح العلاقة بين السياسة الجبائية ومناخ الاستثمار بالجزائر من خلال عرض مختلف القوانين الاستثمارية والامتيازات الجبائية التي أقرتها الجزائر لترقية الاستثمار، أما الجزء الثالث فتم التطرق فيه إلى تقييم أداء السياسة الجبائية في ترقية الاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، انطلاقا من الإحصائيات والمعطيات الصادرة عن الوكالة والمتاحة على الموقع الرسمي لوزارة الصناعة، وتحليل النتائج المتوصل إليها.

7.1 الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع السياسة الجبائية والاستثمار، من بينها:

- **دراسة حسيبة عليوات(2020/2019)**: اطروحة دكتوراه بعنوان "السياسة الضريبية الجزائرية في إطار الإصلاح وأثرها على ترقية الاستثمار، دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2001- 2016)"، هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور الاصلاح الجبائي في ترقية الاستثمار من خلال قوانين الاستثمار المعتمدة والتحفيزات الجبائية الممنوحة. وقد توصلت الدراسة الى أن الاستثمار بالجزائر مازال ضعيفا، في ظل الغياب الشبه التام للمستثمر الاجنبي، وحسب رأي الباحثة يعود هذا الامر الى عدم توفر البيئة الاستثمارية الملائمة ووجود العديد من العراقيل كضعف الجهاز المصرفي وانعدام الحرية الاقتصادية، زيادة عن اهمال القطاعات الواعدة مثل القطاع السياحي والفلاحي.
- **دراسة زهية لموشى (2018)**: مقال بعنوان " الإمتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الانتاجي بالجزائر" هدفت هذه الدراسة الى ابراز دور الامتيازات الجبائية في دعم وتشجيع مختلف القطاعات الانتاجية والاستثمارية بالجزائر باعتبارها كاستراتيجية لتنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة ان التحفيزات الجبائية تساهم بشكل كبير في تحسين اداء القطاعات الانتاجية وزيادة الاستثمار، بالاضافة الى ترقية وتنويع الصادرات ودعم سياسة التشغيل في البلاد.

2. الإطار النظري للسياسة الجبائية والاستثمار

1.2 السياسة الجبائية بين المفهوم، الأدوات والأهداف:

تعتبر السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول هي المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية، ذلك أنها تتميز بوجود سياستين تظهران الواقع الاقتصادي، أولهما السياسة المالية وثانيهما السياسة النقدية، حيث أن لكل من السياستين مجموعة من الأدوات التي من خلالها يتم توجيه الاقتصاد. فمن ضمن أدوات السياسة المالية التي يتم اعتمادها في تحقيق التوازن الاقتصادي نجد السياسة الجبائية.

1.1.2 مفهوم السياسة الجبائية:

تعرف السياسة الجبائية بأنها مجموعة البرامج والإجراءات الجبائية التي تسطرها الدولة، مستخدمة في ذلك مختلف مصادرها الضريبية سواء الفعلية أو المحتملة، وحسبما تقتضيه القوانين والتشريعات الضريبية، لتحقيق أهداف المجتمع (خلاصي، 2014، صفحة 487).

وتعرف أيضا بأنها السياسة التي تسمح بإدارة النظام الاقتصادي للدولة، من خلال التأثير في عمليات الإنتاج، الاستثمار، خلق فرص العمل، ومعالجة الأهداف الاجتماعية والبيئية، وبالتالي تنمية الاقتصاد (USAID, 2022, p. 08).

2.1.2 أدوات السياسة الجبائية:

إن نجاح أو فشل أي سياسة جبائية يتوقف على مدى قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، من خلال اعتمادها على مجموعة من الأدوات تعرف بمصطلح النفقات الجبائية، حيث تصنفها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى خمس مجموعات هي:

أولا- الإعفاءات الجبائية: هي تنازل الدولة عن حقها اتجاه بعض المكلفين في مبلغ الضريبة الواجب السداد، نظير التزامهم بممارسة أنشطة معينة في ظروف معينة، حيث تمنح هذه الإعفاءات بصفة دائمة أو مؤقتة، كما يمكن أن تكون جزئية أو كلية.

ثانيا- التخفيضات الجبائية: هي تلك الإجراءات الجبائية التي تسمح بإخضاع المكلف لمعدلات ضريبية أقل من تلك المعدلات العادية السائدة، أو تخفيض في وعاء المادة الخاضعة للضريبة، مثل المعدلات المفروضة على الأرباح التي يعاد استثمارها (تكروري، 2015، الصفحات 163-164).

ثالثا- تأجيل مواعيد الدفع: هي المبالغ التي يتم استثناءها عند تحديد الوعاء الضريبي لفترة زمنية معينة، على أن تدخل في الفترات اللاحقة، أي تأجيل موعد تحصيلها (لموشى، 2018، صفحة 10).

رابعا- نظام الاهتلاك: هو التناقص الحاصل في قيمة الأصل الثابت بسبب التقادم أو نتيجة استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة به. ويعرف القسط السنوي الحاصل للأصل من القيمة الكلية بقسط الاهتلاك، وضريبيا يتم تحديد الوعاء الضريبي للأصل بعد أن يتم طرح قيمة القسط من الدخل الخاضع للضريبة، ومن ثم يصبح العبء الضريبي أقل منه مقارنة مع الدخل الخاضع للضريبة قبل الاهتلاك (سليماني، شيلق، و بن عيلة، 2018، صفحة 147).

خامسا: القرض الضريبي: هو قرض يمنح للحزينة العمومية من خلال مبلغ الأرباح والفوائد المحققة من طرف المكلف بالضريبة، فهو يأخذ شكل اقتطاع مسبق على الضرائب المستحقة في حق المكلف، ويضاف هذا القرض للدخل الخاضع للضريبة، وفي ذات الوقت يتم تخفيضه من الضريبة الإجمالية (مليكاوي، 2015، صفحة 218).

الشكل 1: طريقة عمل أدوات السياسة الجبائية (النفقات الجبائية)

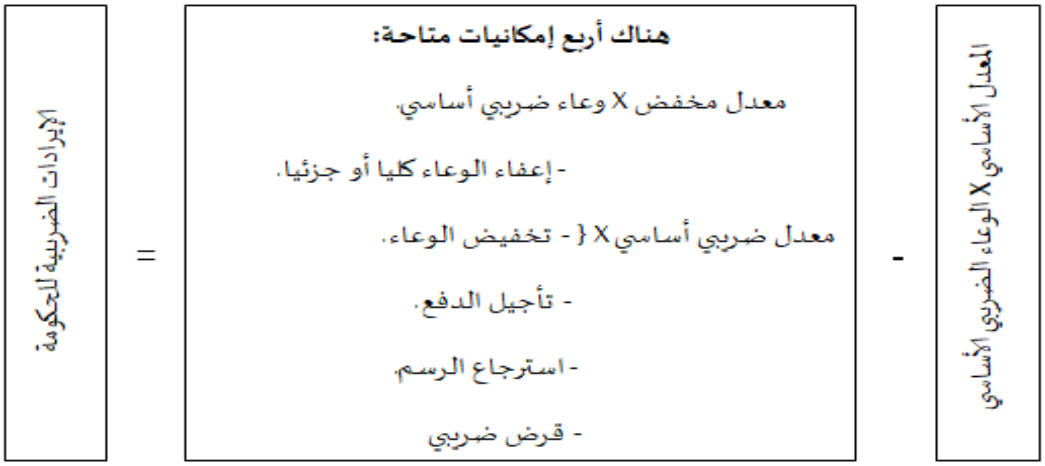

المصدر: (قدي، 2011، صفحة 121).

3.1.2 أهداف السياسة الجبائية:

لم يعد الهدف من الجباية محصورا فقط في تغطية النفقات العمومية، بل تعدى ذلك ليشمل العديد من الأهداف الأخرى منها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وحتى البيئية.

أولا- الأهداف المالية: إن الهدف المالي للضريبة هو توفير الموارد المالية اللازمة لتعزيز إيرادات الخزينة وتغطية النفقات العمومية للدولة، من خلال تمويل الاستثمارات الحكومية والخدمات العمومية التي تساهم في تلبية حاجيات الأفراد، أي تحقيق المنفعة العامة (سلامة، 2015، صفحة 105).

ثانيا- الأهداف الاقتصادية: لقد باتت الجباية اليوم تلعب دورا اقتصاديا مهما يتمثل في تنظيم الاقتصاد وتحقيق الاستقرار، من خلال علاج الاختلالات الاقتصادية المتمثلة في ظاهرتي الكساد والتضخم، ففي حالة الكساد يتم تخفيض نسبة الضرائب كإجراء من اجل تشجيع الاستثمارات وبالتالي ارتفاع الطلب، أما في حالة التضخم فتقوم الدولة برفع معدلات الضريبة من اجل الحد من تقدمه ومن اجل امتصاص الكتلة النقدية غير الموظفة في الاقتصاد الوطني.

ثالثا- الأهداف الاجتماعية: من ابرز الأهداف الاجتماعية التي تحققها الضريبة، مايلي:

- التخفيف من حدة التفاوت في الدخول بين الأفراد، حيث أن الضريبة تمثل الأداة المثلى في إعادة توزيع الدخل الوطني بين الطبقات خصوصا محدودة الدخل منها؛
- مساعدة الطبقات الفقيرة على اقتناء السلع، وذلك من خلال فرض ضرائب رمزية على الخدمات والسلع واسعة الاستهلاك؛
- الحفاظ على صحة المجتمع من السلع الضارة عن طريق فرض معدلات ضريبية عالية عليها، مثل الضريبة المفروضة على التبغ والمشروبات الكحولية (دردوري و لقليطي، 2018، الصفحات 105-106).

رابعا: الأهداف البيئية: إن الهدف من فرض الضرائب على البيئة ليس منع تلوث البيئة نهائيا وإنما الوصول إلى الحد الأدنى للتلوث، الذي من خلاله يمكن تحمل الضرر البيئي بما يتوازى مع حساب النفقات وتوفير منافع الحماية البيئية (يوسف كافي، 2013، صفحة 373).

2.2 الاستثمار: مفهومه، تصنيفاته ومحدداته:

1.2.2 مفهوم الاستثمار:

لا يمكن إعطاء تفسير واحد لمفهوم للاستثمار، نظرا للتداخل الكبير بين الجوانب الاقتصادية والقانونية والطابع الوطني والدولي للاستثمار، ومن ضمن هذه المفاهيم، مايلي: (بن الزين)

- **المفهوم الأول:** الاستثمار هو تلك الزيادة الصافية التي يحدثها رأس المال الحقيقي للمجتمع أو تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يفضي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية.
- **المفهوم الثاني:** الاستثمار هو توظيف رؤوس الأموال في المشاريع والمؤسسات لغرض الحصول على أرباح وفوائد مادية.

وعليه يستنتج بأن الاستثمار هو تلك العملية التي تسمح باستغلال رؤوس الأموال المتاحة في زيادة الطاقة الإنتاجية بما يحقق في المستقبل أرباح وفوائد تعود بالنفع على المجتمع.

2.2.2 تصنيفات الاستثمار:

تأخذ الاستثمارات مجموعة كبيرة من التصنيفات، منها: (منصوري، 2013، الصفحات 21-24)

من حيث الطبيعة القانونية: استثمارات عمومية، استثمارات خاصة واستثمارات مشتركة.

من حيث المدة الزمنية: استثمارات قصيرة الأجل، استثمارات متوسطة وطويلة الأجل،

من حيث الأهمية والهدف: استثمارات التجديد، استثمارات النمو، الاستثمارات المنتجة وغير المنتجة، استثمارات إجبارية، استثمارات تعويضية، واستثمارات الرفاهية.

من حيث الناحية الجغرافية(الموطن): تصنف الاستثمارات من حيث الموطن إلى نوعين

- **الاستثمارات الأجنبية:** وهي مختلف تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من خارج إلى داخل البلاد، وتنقسم بدورها إلى قسمين: استثمارات أجنبية مباشرة واستثمارات أجنبية غير.
- **الاستثمارات المحلية:** هي كل أشكال الاستثمار المذكورة سابقا، إلا أن رؤوس الأموال والأصول الموظفة فيها تعود بالكامل للأطراف المحلية.

الشكل 2: التصنيفات الرئيسية للاستثمار

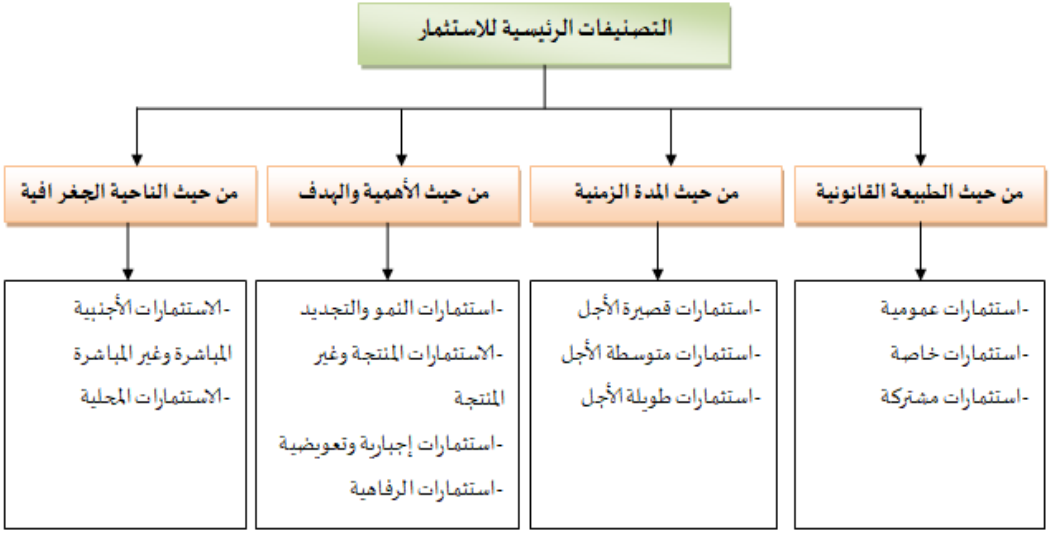

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى (منصوري، 2013، الصفحات 21-24).

3.2.2 محددات الاستثمار:

تتوزع محددات الاستثمار بين ما هو مباشر وغير مباشر، وتشمل ما يلي: (عبيد المحمـــــدي و مرزوك الحياني، 2021، الصفحات 117-120)

أولا- المحددات المباشرة للاستثمار:

- **الفائض الاقتصادي:** يعد الفائض الاقتصادي الذي تحققه فروع الاقتصاد الوطني بعد استبعاد النفقات، هو المؤشر الأساسي الذي يؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار.
- **حجم الدخل الوطني:** هناك علاقة طردية بين الاستثمار والدخل الوطني، حيث انه كلما ارتفع الأول، ازداد الثاني والعكس صحيح.
- **الاستهلاك:** يلعب الاستهلاك دور كبير في تحديد معدلات النمو السكاني، فيمكن أن يرفعها إلى معدلات تفوق تلك المعدة في الخطة الاقتصادية، ما من شأنه أن يؤثر على حجم المدخرات، وهو بذلك يحد من تمويل الاستثمارات المستهدفة.
- **التطور التكنولوجي:** يوفر التطور التكنولوجي أساليب حديثة تسمح بخلق سلع ومنتجات جديدة، مما يعني مضاعفة الإنتاج وتحسين أدائه، وهذا يتطلب استثمارات جديدة ذات تكاليف منخفضة وزيادة في الإيرادات.
- **الاتجاه العام للأسعار:** إن الارتفاع المستمر في الأسعار يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل الحقيقي، ما يعني تراجع القدرة الشرائية للأفراد، وبالتالي تراجع مستوى المعيشة، فتتسبب في انخفاض الادخار ومن ثم تراجع الاستثمار.

ثانيا- المحددات غير المباشرة للاستثمار:

- **سعر الفائدة:** يعد سعر الفائدة من المؤشرات المهمة التي تؤثر في قرارات الاستثمار، نظرا لأهميته الكبيرة في عملية الإنتاج وعلاقته الطردية مع الادخار، وعليه أي زيادة في سعر الفائدة سيقابلها انخفاض في معدل الاستثمار.
- **الحوافز المالية الممنوحة:** تشكل الحوافز المالية التي تمنحها الدولة للمستثمر الأجنبي أهمية كبيرة في استقطاب الاستثمارات الخارجية(الأجنبية).

- **المخزون السلعي:** يتحكم المخزون السلعي بعملية الاستثمار، فعند أي خلل يطرأ على العرض أو الطلب على السلع النهائية أو الوسيطة أو المواد الأولية، يقدم خلاله المنظم على قرار زيادة أو تخفيض المخزون السلعي، مما يعني مواصلة أو التوقف عن الاستثمار.
- **فترة الاسترداد:** يتم اعتماد أسلوب استعادة قيمة المشروع قبل الوقت المحدد، كإستراتيجية لتدارك النقص مبلغ الاستثمار ولزيادة فرص إعادة استثماره مرة ثانية.
- **التوقعات المستقبلية**: التوقعات المستقبلية التي يضعها متخذ القرار ذات أهمية كبيرة في تحديد استثمار المشروع، فإذا كانت نظرته ثاقبة بخصوص زيادة الطلب على المنتجات في المستقبل، فستزيد الرغبة في الاستثمار، والعكس صحيح.
- **درجة المخاطرة:** هناك علاقة عكسية بين درجة المخاطرة والاستثمار، فكلما زادت درجة المخاطرة انخفض الاستثمار، وبانخفاض درجة المخاطرة يرتفع حجمه.
- **درجة الاستقرار الاقتصادي، السياسي والأمني:** يلعب عامل استقرار البيئة الأمنية والسياسة دورا مهما في غرس الثقة والطمأنينة لدى المستثمر، مما يعني زيادة فرص الاستثمار، إلى جانب الأرضية الاقتصادية التي توفرها الدولة المضيفة للمستثمرين.
- **العوامل الذاتية:** يتوقف حجم الاستثمار أيضا على درجة الوعي الادخاري والاستثماري لدى الأفراد، وجود سوق مالية فعالة، وتوفر الهياكل الأساسية للإنتاج.

3. علاقة السياسة الجبائية بمناخ الاستثمار في الجزائر

يلعب النظام الاقتصادي للدولة دور كبير في تحديد العلاقة بين الاستثمار والجباية، حيث أن عمليات الاستثمار تنطوي على جملة من الأنشطة التي تخضع للضريبة، سواء تعلق الأمر بعمليات الاستيراد أو الإنتاج أو الحصول على الأرباح (الصالحي، 2012، صفحة 167). وقد عملت الجزائر على تهيئة مناخ الاستثمار، من خلال سنها للقوانين المنظمة للاستثمار وإقرارها مجموعة من المزايا الجبائية التي تعمل على استقطاب المستثمرين، وكذا إنشاءها للوكالات الداعمة والمرافقة للمستثمر خلال فترة انجازه للمشروع (عليوات، 2019-2020، صفحة 163).

1.3 القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار:

شهدت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا صدور مجموعة من القوانين التي تقوم على تنظيم وتوجيه الاستثمار. والتي تشمل القوانين التالية: (أحسن، 2022، صفحة 07)

1.1.3 القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963: ينص على تحديد دور الدولة والامتيازات التي تسمح للأجانب من غير القطاع الخاص الوطني بالاستثمار، وأيضا إمكانية إنشاء مؤسسات وشركات وطنية مختلطة تجمع بين رأس المال الأجنبي والوطني، خصوصا في القطاعات الحيوية.

2.1.3 القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15جويلية 1966: ينص على منح نفس الضمانات والامتيازات لرأس المال المستثمر، القائم على المساواة بين القطاع الخاص الوطني والأجنبي، كما يؤكد على صلاحية تدخل الدولة في القطاعات الاقتصادية الحيوية، واللجوء للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي للمشاركة في الاستثمارات.

3.1.3 القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982: ينص على إلغاء أحكام الاستثمار الأجنبي والحكومي وتأسيس الشركات المختلطة بموجب قانون خاص، وهو يخص المشاريع الاستثمارية التي تقل قيمتها عن 30 مليون دج، إضافة إلى إعطاء الأولوية للقطاع الخاص الوطني في انجاز المشاريع التي تدخل ضمن المخططات الإنمائية الوطنية.

4.1.3 القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جوان 1988: ينص على تحديد عتبة المبالغ المستثمرة والأراضي التي يمكن الاستفادة منها في إطار الاستثمار، ويحدد أيضا القطاعات التي لا يمكن للمستثمر أن ينفذ عليها مشاريعه، وهي تخص النشاطات المرتبطة بأملاك الدولة.

5.1.3 القانون رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993: لقد صدر هذا القانون في وقت كانت تعيش الجزائر أزمة أمنية ومالية صعبة، حيث قامت الدولة بإعادة جدولة ديونها مع صندوق النقد الدولي، وتضمن القانون لأول مرة منح المستثمرين مزايا خاصة، تمثلت في الإعفاءات الجبائية، حيث كان الدافع منها استقطاب المستثمر الأجنبي والعملة الصعبة، كما سمح هذا القانون بإنشاء المناطق الحرة الخاصة بانجاز مستثمرات في أنشطة توجه للخارج.

6.1.3 القانون رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001: ينص على تحديد الإجراءات التي تسمح بترقية الاستثمار من خلال اقتناء أصول جديدة تساعد على استحداث النشاطات والتوسع في قدرات الإنتاج، بالإضافة إلى المساهمة في رأسمال المؤسسة سواء كانت مساهمة نقدية أو عينية.

7.1.3 القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016: لا يختلف هذا القانون عن سابقه، فقط تم إلغاء استعادة النشاطات في إطار الخوصصة الجزئية والكلية التي كانت سابقا، كما تم إضافة الامتيازات الجبائية الخاصة بالنشاطات المنشئة لمناصب العمل التي تحددها الوكالة، وكذا الاستثمارات التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أن قانون الاستثمار الجديد يتضمن في مسودته تحويل الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وتمكينها من أن تكون هي المروج والمرافق للاستثمارات، بهدف القضاء على العراقيل التي تبعد المستثمر الأجنبي والمحلي، زيادة على استحداث أنظمة تحفيزية للاستثمار في القطاعات الحيوية (سجال، 2022).

2.3 الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار قانون الاستثمار:

في إطار سياساتها الرامية إلى ترقية الاستثمار، أقرت الجزائر مجموعة من المزايا الجبائية لصالح المستثمرين الأجانب والمحليين والتي تخص جملة من الضرائب والرسوم، من أهمها مايلي:

الجدول 1: أهم الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمار خلال مرحلتي الانجاز والاستغلال

عنوان المرحلة	الامتيازات الممنوحة
النظام المطبق على الاستثمارات المرتبطة بالأنشطة خارج المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة	
مرحلة الانجاز	- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار. -الإعفاء من الحقوق الجمركية للسلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار. -الإعفاء من رسوم التحويل العقارية.
مرحلة الاستغلال	-الإعفاء لمدة (03) ثلاث سنوات من الضريبة على أرباح الشركات. -الإعفاء لمدة (03) ثلاث سنوات من الرسم على النشاط المهني.
النظام المطبق على الاستثمارات المرتبطة بالأنشطة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة من خاصة الدولة	
مرحلة الانجاز	- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع والخدمات. -الإعفاء من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة . -الإعفاء من رسوم التحويل العقارية. -تقديم الدعم المالي للأعمال التي تدخل في تحقيق الاستثمار سواء كان الدعم كلي أو جزئي.
مرحلة الاستغلال	-الإعفاء لمدة (10) عشر سنوات من الضريبة على أرباح الشركات. -الإعفاء لمدة (10) عشر سنوات من الرسم على النشاط المهني. -الإعفاء لمدة (10) عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية. - منح امتيازات أخرى في حالة العجز .
النظام المطبق في اتفاقية الاستثمار ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني	
مرحلة الانجاز	في حدود (05) خمس سنوات على الأكثر: -الإعفاء من الرسوم والضرائب للسلع والخدمات المستوردة والمقتناة محليا. -الإعفاء من رسوم التحويل العقارية والإعلانات القانونية. -الإعفاء من حقوق التسجيل. -الإعفاء من الرسم العقاري
مرحلة الاستغلال	في حدود (10) عشر سنوات على الأكثر: -الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات. -الإعفاء من الرسم على النشاط المهني. -يمكن تقديم المزيد من التسهيلات للاستثمارات في القطاعات التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا للموقع الرسمي (Ministre de l'industrie)، Avantages accordés aux investissements تاريخ الاطلاع: 2022/06/16.

4. دور السياسة الجبائية في ترقية الاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات

1.4 نبذة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI):

لقد تم تأسيس الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) سنة 2001 بموجب أحكام المادة 6 من الأمر رقم 03-01، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية، من مهامها: ترقية الاستثمارات داخل الجزائر وخارجها، تسهيل الإجراءات لممارسة الأعمال، مرافقة ودعم الشركات المستثمرة أثناء انجاز المشاريع، تسجيل الاستثمارات واستقبال المشاريع الاستثمارية لمختلف القطاعات الاقتصادية، باستثناء قطاع المحروقات الذي تحكمه منظومة خاصة (القانون رقم 16-09، 2016، صفحة 22).

2.4 تقييم حصيلة الاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2015- 2019):

هناك مجموعة من المؤشرات التي من خلالها يمكن التعرف على مدى قدرة الوكالة على ترقية وتطوير الاستثمار، من خلال عرض وتحليل المشاريع الاستثمارية المنجزة للفترة 2015-2019.

1.2.4 توزع المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية:

تتوزع المشاريع بين الاستثمارات الأجنبية والاستثمارات المحلية على النحو التالي:

الجدول 2: توزيع المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية خلال السداسيات الأولى للفترة 2015- 2019

تصنيف الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة	حجم الاستثمار (مليون دج)	النسبة	عدد مناصب الشغل	النسبة
الاستثمارات المحلية	14 929	98,48%	3 787 982	87,13%	345 856	90,93%
الاستثمارات الأجنبية	231	1,52%	559 325	12,87%	34 487	9,07%
المجموع	**15 160**	**100%**	**4 347 307**	**100%**	**380 343**	**100%**

المصدر: استنادا للموقع الرسمي (Ministre de l'industrie)،

Bulletins d'information(2015-2016-2017-2018-2019)، تاريخ الاطلاع: 2022/06/20.

من خلال الجدول رقم 2، يتضح أن حصة الاستثمارات المنفذة في إطار الوكالة خلال السداسي الأول للسنوات الخمس تتجه صوب الاستثمارات المحلية، حيث أن عدد المشاريع المعلنة فيها قد فاق نسبة 98%، أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية لم تحقق سوى 231 مشروع بمعدل 1.52%، وحجم الاستثمار الذي لم يتعدى 12.87%، والذي انعكس بدوره على فرص التشغيل، إذ أن عدد مناصب الشغل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية لم تصل إلى 35 ألف منصب شغل،

وبالمقابل بلغ حجم الاستثمارات المحلية نسبة 87.13%، وعدد المناصب المستحدثة تجاوزت نسبة 90%. ويعود هذا التراجع في الاستثمارات الأجنبية إلى الصدمة النفطية التي سجلت سنة 2014، حيث دفعت بالمستثمرين الأجانب للمغادرة، باعتبار أن جل استثماراتهم تتركز في قطاع الطاقة، زيادة على أن الجزائر تفتقر للبيئة الملائمة للأعمال وغياب الإطار القانوني الذي يوفر الحماية لهم.

الشكل 3: المشاريع الاستثمارية المعلنة حسب مصدرها (محلي/ أجنبي) خلال السداسيات الأولى للفترة 2015-2019

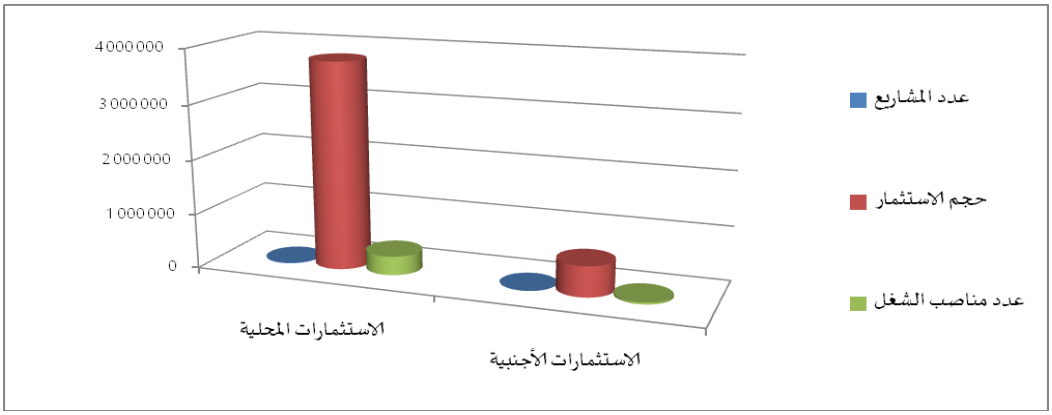

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا لمعطيات الجدول 2.

2.2.4 توزيع المشاريع الاستثمارية المعلنة حسب قطاع النشاط:

الجدول 3: يبين عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط للفترة 2015-2019.

المشاريع الاستثمارية المعلنة	القطاع / السنة	النقل	البناء	الصناعة	الخدمات	السياحة	الصحة	الفلاحة	المجموع
	2015	2 572	1 468	2 124	1 176	232	134	244	7 950
	2016	2 061	912	2 509	1 054	298	142	209	7 185
	2017	517	803	2 564	429	366	181	197	5 057
	2018	3	927	2 291	255	299	123	226	4 124
	2019	43	780	1 524	269	176	89	148	3 029
	المجموع	5 196	4 890	11 012	3 183	1 371	669	1 024	27 345
	النسبة	%19	%18	%40	%12	%5	%2	%4	%100

المصدر: استنادا للموقع الرسمي (Ministre de l'industrie)،

Bulletins d'information(2015-2016-2017-2018-2019)، تاريخ الاطلاع: 2022/06/20.

من خلال المعطيات المتاحة على الجدول 3، يتضح أن قطاع الصناعة قد شهد اكبر عدد للمشاريع الاستثمارية المعلنة، حيث بلغت 11012 مشروع بمعدل 40% خلال الفترة 2015- 2019، أما بالنسبة لقطاعي النقل والبناء والأشغال العمومية فقد تراوحت عدد المشاريع فيهما مابين 18% و19%، في حين أن قطاع الصحة لم ينل سوى 2% من عدد المشاريع الإجمالية المعلنة. ويرجع هذا التفاوت إلى تركيز الدولة على بعض القطاعات دون الأخرى.

الشكل 4 : المشاريع المعلنة حسب كل قطاع نشاط للفترة 2015- 2019

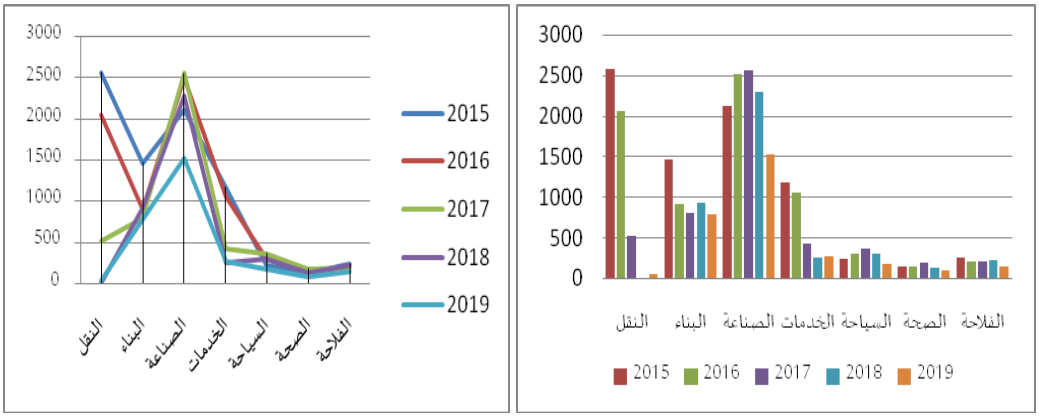

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا للجدول 03.

3.2.4 توزيع المشاريع الاستثمارية حسب تكلفة الاستثمار في كل قطاع:

الجدول4: حجم المشاريع الاستثمارية حسب كل قطاع للفترة 2015-2019.

القطاع / السنة		النقل	البناء	الصناعة	الخدمات	السياحة	الصحة	الفلاحة
حجم الاستثمار (مليون دج)	2015	327 174	126 371	755 397	194 152	139 180	30 489	53 498
	2016	119 162	92 621	1 116 955	191 691	203 560	47 525	67 530
	2017	138 263	98 318	1 103 247	151 148	307 612	55 079	51 540
	2018	1 617	121 535	1 035 412	65 923	310 079	56 544	82 833
	2019	3 961	71 722	462 107	55 870	133 200	32 921	37 357
	المجموع	431 752	247 906	1 217 504	467 093	1 093 631	222 558	292 758

المصدر: استنادا للموقع الرسمي (Ministre de l'industrie)،

Bulletins d'information(2015-2016-2017-2018-2019)، تاريخ الاطلاع: 2022/06/20.

توضح المعلومات المدونة في الجدول 4، أن حجم المشاريع الاستثمارية المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، قد تركز في قطاعي الصناعة والسياحة أكثر من باقي القطاعات

الأخرى، حيث تجاوزت تكلفة الاستثمار في قطاع الصناعة مبلغ 1217 مليار دج، والسياحة مبلغ 1093 مليار دج خلال الفترة 2015-2019، ويبقى كل من قطاع الفلاحة، الأشغال العمومية والصحة اقل القطاعات مساهمة في حجم الاستثمار، ذلك أن تكلفة الاستثمار فيها لم تصل إلى 300 مليون دج. وهذا يعود إلى تراجع الدعم من طرف الدولة في ظل التراجع الكبير في المداخيل الطاقوية وانخفاض الاحتياطي من العملة الصعبة.

الشكل 5: حجم الاستثمار حسب كل قطاع نشاط للفترة 2015-2019.

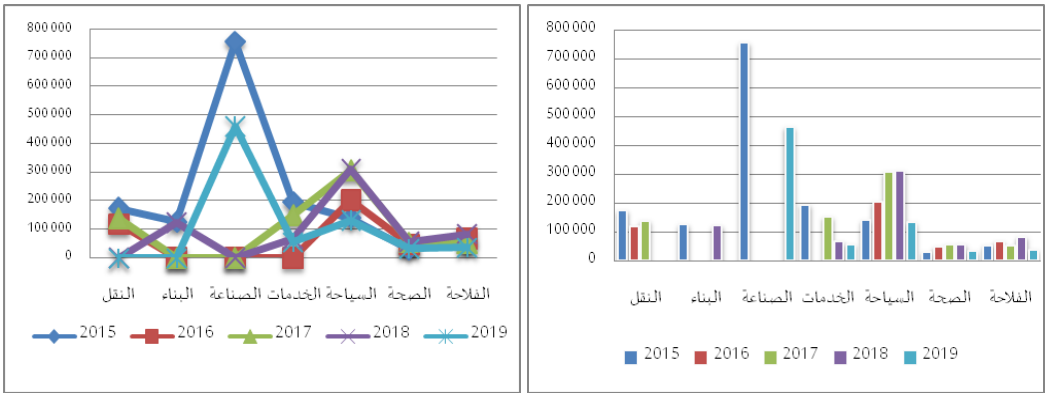

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا للجدول 4.

4.2.4 توزيع عدد مناصب الشغل المستحدثة من المشاريع الاستثمارية حسب كل قطاع:

تتوزع مناصب الشغل في المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات الاقتصادية، كما يلي:

الجدول 5: عدد مناصب الشغل المستحدثة من المشاريع الاستثمارية حسب القطاع (2015-2019).

	القطاع / السنة	النقل	البناء	الصناعة	الخدمات	السياحة	الصحة	الفلاحة
عدد الوظائف المقترحة	2015	13 710	21 449	69 772	16 849	12 860	3 546	5 144
	2016	13 683	15 204	94 134	18 119	15 647	3 981	3 646
	2017	5 762	12 600	103 609	14 652	21 227	4 998	4 770
	2018	132	12 300	91 722	7 377	17 407	4 814	9 292
	2019	640	7 940	49 698	5 463	8 151	2 923	2 574
	المجموع	33 927	69 493	408 935	62 460	75 292	20 262	25 426

المصدر: استنادا للموقع الرسمي (Ministre de l'industrie)، تاريخ الاطلاع: 2022/06/20.

يظهر من خلال الجدول 5، أن القطاع الصناعي هو القطاع المهيمن من حيث عدد الوظائف في المشاريع الاستثمارية، فقد بلغ عدد مناصب الشغل فيه خلال الفترة 2015-2019 حوالي 400

ألف منصب، يليه قطاع السياحة بحوالي 75 ألف منصب، في حين أن القطاعات الأخرى تراوحت مابين 20 ألف و69 ألف وظيفة خلال نفس الفترة، ويعود تركز الوظائف في قطاعي الصناعة والسياحة إلى الارتفاع المسجل في عدد المشاريع المعلنة وكذا حجم الاستثمار المخصص لها، زيادة عن تراجع مداخيل الخزينة واحتياطي العملة الأجنبية جراء تهاوي أسعار النفط.

الشكل 6: عدد الوظائف المستحدثة حسب كل قطاع نشاط للفترة 2015-2019.

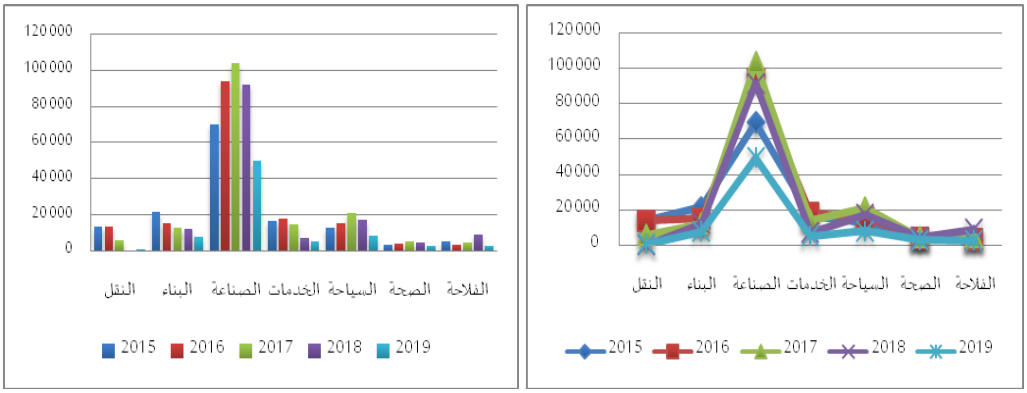

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا للجدول 5.

5. تحليل النتائج

بعد الاطلاع على المعطيات والإحصائيات المتاحة حول الوضعية الاستثمارية في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تم الخروج بالنتائج التالية:

- يتبين من خلال الجدول رقم 2، أن المشاريع الاستثمارية المنفذة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات خلال فترة الدراسة تتمركز في الاستثمارات المحلية أكثر منها في الاستثمارات الأجنبية، ويظهر ذلك جليا من خلال توزيع المشاريع المعلنة بين مختلف القطاعات الاقتصادية وكذا القيمة المالية التي يشغلها الاستثمار وعدد مناصب الشغل التي يتم استحداثها، على الرغم من المزايا الجبائية التي تمنح لهم. ويرجع سبب ضعف حصيلة الاستثمارات الأجنبية بالدرجة الأولى إلى الصدمة النفطية التي حدثت خلال هذه الفترة، التي دفعت بهم إلى المغادرة، ذلك أن معظمهم ينشطون في قطاع الطاقة، زيادة عن غياب الإطار القانوني المنظم الذي يوفر لهم الحماية، وأيضا الغموض الذي يشوب السياسة الاقتصادية فيما يتعلق بالتجارة الخارجية وسعر الصرف وكذلك السياسة النقدية. مما يعني عدم صحة الفرضية الأولى والثانية، سواء فيما يتعلق بأن حصيلة

الاستثمارات الأجنبية تفوق حصيلة الاستثمارات المحلية، أو أن الامتيازات الجبائية تشكل دافع قوي للمستثمر الأجنبي على القيام بالاستثمار.

- أما بخصوص المعلومات التي تظهرها الجداول رقم 3، 4 و5، فتبين بأن هناك تفاوت في توزيع المشاريع الاستثمارية بين مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث أن كل من قطاع الصناعة، السياحة، البناء والأشغال العمومية والخدمات يشهد وجود عدد اكبر من المشاريع مقارنة بالقطاعات الأخرى، كالقطاع الصحي والفلاحي اللذان لا يحظيان بالدعم الكافي من الدولة، ويظهر ذلك جليا في قلة المشاريع الاستثمارية وضعف القيمة المالية المخصصة لها، وهو ما ينعكس سلبا بدوره على عدد مناصب الشغل. ويرجع هذا التفاوت بين القطاعات في حجم الاستثمار إلى توقف العديد من المشاريع في ظل انخفاض أسعار النفط وتراجع مداخيل الخزينة، ومن ثم الإبقاء على انجاز المشاريع المكتملة نسبيا والتي تتركز في القطاعات السالفة الذكر. ومن هنا تثبت صحة الفرضية الثانية حول وجود تباين بين القطاعات الاقتصادية في توزيع الاستثمارات، سواء من حيث المشاريع المصرح بها أو حجم الاستثمار أو عدد مناصب الشغل التي يتم استحداثها.

6. خاتمة

إن الدور الذي تلعبه السياسة الجبائية في ترقية الاستثمار يبقى مرهون بمدى استعداد الدولة للتنفيذ الصارم للمشاريع الاستثمارية، فعلى الرغم من التوظيف الكبير لمداخيل الجباية البترولية في مختلف البرامج التنموية وإصدار القوانين الاستثمارية الرامية إلى تنظيم وترقية الاستثمار وكذا المزايا الجبائية الممنوحة؛ ما يزال حجم الاستثمار في الجزائر دون المستوى، ويتجلى هذا في تفاوت الحصيلة الاستثمارية بين مختلف القطاعات الاقتصادية من جهة، والتراجع المسجل في حجم الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى.

وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

- المشاريع الاستثمارية المنفذة في إطار الوكالة تتمركز في الاستثمارات المحلية دون الاستثمارات الأجنبية، سواء فيما تعلق بعدد المشاريع المعلنة، قيمة المشروع أو عدد مناصب الشغل؛
- وجود تفاوت في توزيع المشاريع الاستثمارية بين مختلف القطاعات الاقتصادية؛

- الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الاستثمارات لا تشكل حافز قوي أمام المستثمر الأجنبي، تبعا للحصيلة الاستثمارية المسجلة؛
- الاستثمارات في القطاع الفلاحي والصحي لا تلقى الدعم الكافي من طرف الدولة، إذا ما قورنت مع القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها، تم الخروج بالمقترحات التالية:

- منح المزيد من الإعفاءات الجبائية للمستثمرين الأجانب لتحفيزهم على الاستثمار، في المشاريع الاستثمارية المنفذة التي تشكل أهمية بالغة للاقتصاد الوطني، كالاستثمار في الطاقة المتجددة؛
- ضرورة إشراك اليد العاملة المحلية مع اليد العاملة الأجنبية للاستفادة من خبراتها وكفاءاتها؛
- إلغاء القيود التي تحد من دخول المستثمرين الأجانب للبلاد، وتسهيل الحصول على التأشيرة؛
- ضرورة الالتزام بالإصلاحات الاقتصادية الملائمة، خاصة بالنسبة للقطاعات الحيوية، بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي، وتدارك التراجع في الاستثمارات الطاقوية التقليدية.

7. قائمة المراجع

1.7 المراجع باللغة العربية:

- الزين منصوري: تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2013.
- القانون رقم 16-09، المتعلق بترقية الاستثمار. الجزائر، الامانة العامة للحكومة، الجزائر: الجريدة الرسمية العدد 46، 2016.
- بان صلاح الصالحي، الاستثمار والإعفاءات الضريبية، مجلة العلوم القانونية،المجلد *27*، العدد 1، 2012.
- حسيبة عليوات، السياسة الضريبية الجزائرية في إطار الإصلاح وأثرها على ترقية الاستثمار -دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2001-2016- أطروحة دكتوراه في علوم المالية والمحاسبة،

تخصص: مالية المؤسسة. البويرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، الجزائر، 2019-2020.

- رضا خلاصي: شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- زهية لموشى، الإمتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الانتاجي بالجزائر، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3 ، المجلد 06 ، العدد 11، 2018.
- عادل سليماني، رابح شيلق، و عبد القادر بن عيلة، أدوات وأهداف السياسة الضريبية كأحد السياسات المالية الاقتصادية- العمومية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية، المجلد 1، العدد 1، 2018.
- عبد الحفيظ سجال، (2022)، قانون الاستثمار الجديد في الجزائر، التحرُّر من الريع النفطي والتبعية الخارجية .https://www.noonpost.com consulté le 18/06/2022
- عبد المجيد قدي، دراسات في علم الضرائب، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- لحسن دردوري والأخضر لقليطي، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2018.
- محمد الأمين بن الزين. (بلا تاريخ). https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/315/2/1/87716 consulte le 19/06/2022.
- خلاص أحسن، (2022). قوانين الاستثمار في الجزائر بين الثابت والمتحول. *(5850)* ، 1-16. الجزائر، الجزائر: جريدة الوسط.https://elwassat.dz ، .consulte le 12/06/2022
- محمد سلمان سلامة، الإدارة المالية العامة، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2013.

- مهند خليفة عبيد المحمدي، ومحمد خيري مرزوك الحياني، أثر محددات الاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2018): دراسة قياسية. مجلة اقتصاديات الأعمال، المجلد 1، العدد 1، 2021.
- مولود مليكاوي، الإنفاق الضريبي في الجزائر وإشكالية التهرب الضريبي، دراسة تحليلية تقييمية، مجلة دراسات جبائية، المجلد 4 ، العدد 2، 2015.
- هاشم عبد الرحمن تكروري، الأسس الفلسفية للضرائب دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2015.

1.7 المراجع باللغة الأجنبية:

- Ministre de l'industrie. (s.d.). *industrie*. Consulté le 06 20, 2022, sur industrie.gov.dz: https://www.industrie.gov.dz.
- USAID, Tax policy reform Primer. Washington: the united states agency for international development, 2022.